



الجمهورية اللبنانية  
وزارة المالية  
المدير العام

قرار رقم: ٢/٤٣٩  
تاريخ: ١٩ / ٤ / ٢٠١٢

إن مدير المالية العام،

بناء على المرسوم رقم ٢٨٥٥ تاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٠،  
بناء على القانون رقم ٤٤ تاريخ ١١/١١/٢٠٠٨ (قانون الإجراءات الضريبية) لا سيما  
المادتين ٦١ و ٦٢ منه،  
بناء على القانون رقم ٦٦٢ تاريخ ٤/٢/٢٠٠٥ (تحديد أسس تسوية الغرامات) لا سيما  
المادة الثالثة منه،  
بناء على قرار وزير المالية رقم ١/٤٥٣ تاريخ ٢٢/٤/٢٠٠٩ (تحديد دقائق تطبيق  
القانون رقم ٤٤/٢٠١١) لا سيما المواد من ١٠٥ إلى ١١٢ منه،  
بناء على إقتراح مدير الواردات،

يقرر ما يلي:

**المادة الأولى:** يمكن تقسيط الضرائب المتوجبة على المكلفين المسموح بتفسيطها قانوناً عملاً

بأحكام المادة ٦١ من قانون الإجراءات الضريبية، وفقاً للآلية التالية:

١. يتقدم المكلف أو من يمثله بطلب خطي لتقسيط الضريبة، وفق النموذج المعتمد من

الإدارة، إلى دائرة التحصيل المختصة ويرفق بطلبه المستندات التالية:

• طلب إسترحام، وفقاً للنموذج المرفق، يبرر فيه المكلف الأسباب التي تؤدي إلى  
تعذر تسديد كامل المبلغ دفعة واحدة.

• صورة عن الوكالة القانونية في حال توجبها.

• صورة عن الإعلام الضريبي (بالنسبة لضريبة الدخل).

• المستندات المثبتة لإمتلاك أموال منقولة أو غير منقولة وقيمها التقديرية، على

أن تساوي على الأقل ضعفي قيمة الضريبة المطلوب تفسيطها، لغايات وضع

إشارة التقسيط.

٤

(٤)

• صورة عن الإذاعة التجارية أو السجل التجاري للشركات في حال وجودها.

٢- تتولى دائرة التحصيل المختصة دراسة الطلب لجهة المبالغ المتوجبة ونوع الضريبة والمستندات المرفقة ووجود طلبات تقسيط سابقة غير مسددة.

٣- تعتبر جميع الطلبات (بما فيها طلبات تقسيط ضريبة الباب الثالث المرتبطة بتكليف بضريبة الباب الأول)، المستوفاة الشروط المحددة بموجب قرار وزير المالية رقم ١/٤٥٣ تاريخ ٢٢/٤/٢٠٠٩ لاسيما المواد من ١٠٥ إلى ١١٢ منه، مقبولة، شرط تسديد التكاليف التي يتعذر تقسيطها قانوناً والمرتبطة بالتكاليف موضوع طلب التقسيط، على أن تقوم دوائر التحصيل المختصة بإتخاذ الإجراءات اللازمة، وفقاً للأصول، لتسليم المكلف إشعار الدفعة الأولى (٢٥% من قيمة المبلغ المطلوب تقسيطه) تمهيداً لتسليمه جدول التقسيط عند تسديد هذه الدفعة، أما الطلبات غير المستوفاة للشروط المذكورة فتعتبر مرفوضة باستثناء طلبات تخفيض نسبة الدفعة الأولى التي يتوجب رفعها إلى مدير المالية العام للبت بها.

٤- في حال وجود برنامج تقسيط سابق غير مسدد، يرفع أمر البت بالطلب الحالي الخاص بتكاليف أخرى غير متعلقة بالبرنامج المشار إليه إلى مدير المالية العام وفقاً للأصول.

المادة الثانية: يعمل بهذا القرار لغاية ٣٠/٦/٢٠١٦.

المادة الثالثة: يبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة %

مدير المالية العام

ألان بيفاني

يبلغ الى:

رئاسة مجلس الوزراء- موسسه المحفوظات الوطنية.

- الرئيس المركزي.

- مديرية الارشاد.

- مديرية الحربية.

- المصالح الماليه الإقليميه.

- المركز الإلكتروني.

## طلب إسترحام

مقدم إلى جانب وزارة المالية

اسم المكلف: ..... الرقم الضريبي:

اسم الشركة/المؤسسة/المهنة/الجمعية: .....

الشهرة التجارية: .....

الرقم الضريبي للشركة لدى وزارة المالية: .....

أسباب تعذر تسديد كامل المبالغ:

.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....

أنا الموقع أدناه أصرح بأنني تقدمت بطلب تقسيط الضريبة المتوجبة المبينة في الطلب والإعلام الضريبي المرفقين وأتعهد، في حال موافقتكم على الطلب، بالتقيد والالتزام بتسديد الأقساط المتوجبة في المواعيد المحددة من قبل الإدارة الضريبية في جدول التقسيط، كما أصرح بأنني أخذت علماً بأنه في حال التخلف عن دفع أي قسط من الأقساط في موعده تستحق كامل الأقساط مع الفوائد والغرامات المتوجبة عملاً بأحكام المادة ٦١ من قانون الإجراءات الضريبية وأن الإدارة ستبادر إلى إتخاذ إجراءات التحصيل الجبري وأنه لا يمكن إعادة جدولة برنامج التقسيط%

التاريخ:

الاسم:

الصفة:

التوقيع: